

تفسير البحر المحيط

@ 260 @ المسناة ، كأنها الجسور والسداد ، ومن هذا المعنى قول الأعشى : % (وفي ذاك للمؤتسى أسوة % .

مآرب عفى عليها العرم .
%) .

% (رجام بنته لهم حمير % .
إذا جاش دفاعه لم يرم .
%) .

% (فأروى الزروع وأشجارها % .
على سعة ماؤه إذ قسم .
%) .

% (فصاروا أيادي لا يقدر % .
ن منه على شرب طفل فطم .

وقال آخر : % (ومن سباً للحاضرين مآرب % .
إذا بنوا من دونه سيل العرم .
%) .

وقال ابن عباس ، وقتادة ، والضحاك : العرام اسم ، وإن ذلك الماء بعينه الذي كان السد بني به . انتهى . ويمكن أن يسمى الوادي بذلك البناء لمجاورته له ، فصار علماً عليه .
وقال ابن عباس أيضاً : العرم : الشديد ، فاحتمل أن يكون صفة للسيل أضيف فيه الموصوف إلى صفته ، والتقدير : السيل العرم ، أو صفة لموصوف محذوف ، أي سيل المطر الشديد الذي كان عنه السيل ، أو سيل الجرذ العرم ، فالعرم صفة للجرذ . وقيل : العرم اسم للجرذ ، وأضيف السيل إليه لكونه كان السبب في خراب السد الذي حمله السيل ، والإضافة تكون بأدنى ملاسة . وقرأ عروة بن الورد فيما حكى ابن خالويه : العرم ، بإسكان الراء تخفيف العرم ، كقولهم : في الكبد الكبد . .

%) .

ولما غرق من غرق ، ونجا من نجا ، تفرقوا وتحرفوا حتى ضربت العرب بهم المثل فقالوا :
تفرقوا أيدي سباً وأيادي سباً ، قيل : الأوس والخزرج منهم . وعن ابن عباس : كان سيل ذلك

الوادي يصل إلى مكة وينتفع به ، وكان سيل العرم في ملك ذي الأذعار بن حسان ، في الفترة بين عيسى ونبينا صلى الله عليه وسلم) . انتهى . .

ودخلت الباء في { * بجنيثهم } على الزائل ، وانتصب ما كان بدلاً ، وهو قوله : { بِرَجَزَاتِهِمْ جَزَّاتَيْنِ } على المعهود في لسان العرب ، وإن كان كثيراً لمن ينتمي للعلم يفهم العكس حتى قال بعضهم : ولو أبدل ضاداً بطاء لم تصح صلاته ، وهو خطأ في لسان العرب ، ولو أبدل طاء بضاد ، وقد تكلمنا على ذلك في البقرة في قوله : { وَمَنْ يَتَّبِدْ لِّلْكَافِرِ الْإِيمَانَ } . وسمى هذا المعوض جنتين على سبيل المقابلة ، لأن ما كان فيه خبط وأثل وسدر لا يسمى جنة ، لأنها أشجار لا يكاد ينتفع بها . وجاءت تثنية ذات على الأصح في رد عينها في التثنية فقال : { ذَوَاتَىْ أَكُولٍ } ، كما جاء { ذَوَاتَا أَفْنَانٍ } . ويجوز أن لا ترد فتقول : ذاتاً كذا على لفظ ذات ، وتقدم ذكر الخلاف في ضم كاف أَكُولٍ وسكونها . وقرأ الجمهور : أكل منوناً ، وأُكُولُ : الثمر المأكول ، فخرجه الزمخشري على أنه على حذف مضاف ، أي أَكُولُ خبط قال أو وصف أُكُولُ بالخبط كأنه قيل ذواتي أَكُولُ شبع . انتهى . والوصف بالأسماء لا يطرد ، وإن كان قد جاء منه شيء ، نحو قولهم : مررت بقاع عرفج كله . وقال أبو علي : البدل في هذا لا يحسن ، لأن الخبط ليس بالأكل نفسه . انتهى . وهو جائز على ما قاله الزمخشري ، لأن البدل حقيقة هو ذلك المحذوف ، فلما حذف أعرب ما قام مقامه بإعرابه . قال أبو علي : والصفة أيضاً كذلك ، يريد لا بجنتين ، لأن الخبط اسم لا صفة ، وأحسن ما فيه عطف البيان ، كأنه بين أن أُكُولُ هذه الشجرة ومنها . انتهى . وهذا لا يجوز على مذهب البصريين ، إذ شرط عطف البيان أن يكون معرفة ، وما قبله معرفة ، ولا يجوز ذلك في النكرة من النكرة إلا